الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

# اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

## بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية

www.moec.gov.ae/cepa

# المحتويـــات


1. الحالـــة الاســـتراتيجية

2. الأهـــداف العامـــة

3. مشـــاورات حـــول
المفاوضـــات التجاريـــة

4. الأثـــر الاقتصـــادي


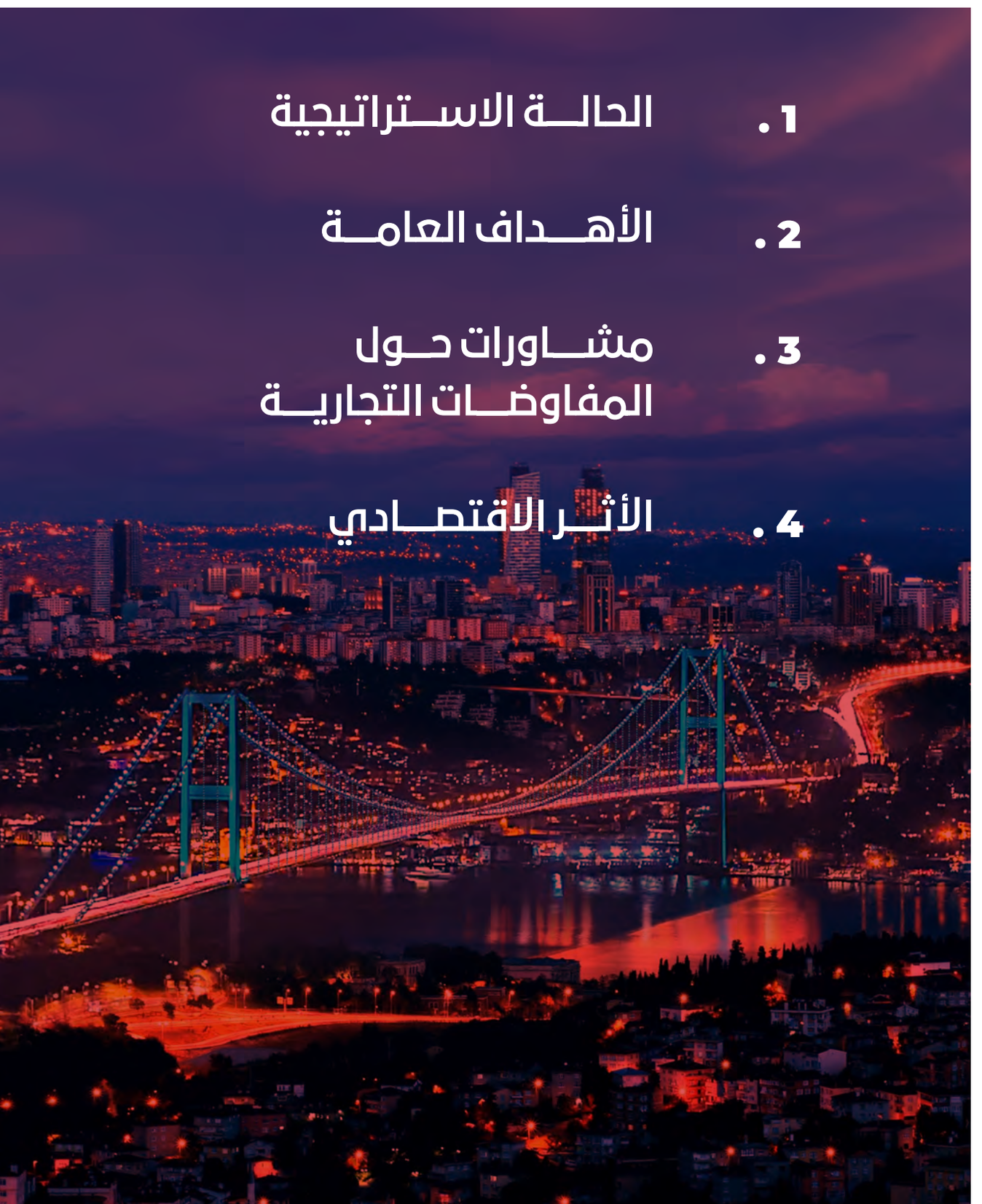

# الحالـــة الاســـتراتيجية

# مقدمـــة

**يمثل توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التركية محطة بارزة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. يجمع البلدان تاريخ طويل من العلاقات الثنائية القوية التجارية والاستثمارية المتنامية، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز هذه العلاقات من خلال خلق فرص جديدة للشركات ومجتمعي الأعمال في الدولتين وتعزيز النمو الاقتصادي المشترك.**

يعد قرار دولة الإمارات بإبرام هذه الاتفاقية مع تركيا خطوة استراتيجية لتنويع شراكاتها الاقتصادية والاستفادة من إمكانات السوق التركية. وتشمل الاتفاقية قطاعات مختلفة مثل التجارة في السلع والخدمات والاستثمار والملكية الفكرية، ومن المتوقع أن تعزز الاتفاقية التجارة والاستثمار وفرص العمل في كلا البلدين. علاوة على ذلك، ستعزز التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا والسياحة والرعاية الصحية. وتعد هذه الاتفاقية بتسريع النمو والتطور في دولة الإمارات وتركيا.

لطالما اعتبرت دولة الإمارات أن التجارة وسيلة أساسية لتسريع التنمية وجذب الاستثمار وتعزيز الإنتاجية وخلق ازدهار دائم. ولذلك تعطي الأجندة الاقتصادية الجديدة للدولة الأولوية لزيادة التدفقات التجارية، وتعزيز سلاسل التوريد، وضمان الثقة في نظام التجارة العالمي. وكدليل على هذا الالتزام، شهد عام 2022 معدلات قياسية للتجارة الخارجية غير النفطية، تجاوزت 2.2 تريليون درهم لأول مرة في تاريخها، وتحقيق معدلات جديدة في الصادرات وإعادة التصدير. ولعبت تركيا دورًا أساسيًا في هذه الجهود، لما يجمعها مع الإمارات من صداقة طويلة الأمد مبنية على القيم المشتركة ورؤية موحدة للمستقبل.

ويمتلك كلا البلدين اقتصادات متكاملة، حيث تعد الإمارات مركزاً تجارياً واستثمارياً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط بينما تعتبر تركيا بوابة مهمة إلى أوروبا وآسيا. ومما يعكس الاعتماد

المتبادل بينهما، تزايد حجم التجارة الثنائية باطراد على مر السنين. وفي عام 2022، وصلت التجارة الثنائية غير النفطية بين البلدين إلى 18.9 مليار دولار أمريكي، بنمو ملحوظ بنسبة 40% مقارنة بعام 2021، وهو أعلى معدل نمو بين أكبر 10 شركاء تجاريين لدولة الإمارات. وبلغت الصادرات الإماراتية غير النفطية إلى تركيا 5.6 مليار دولار أمريكي في عام 2022، مسجلة زيادة كبيرة بنسبة 109% مقارنة بعام 2021، في حين شهدت عمليات إعادة التصدير زيادة بنسبة 87% تقريبًا لتصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي في عام 2022. وتجسد هذه الأرقام العلاقات الاقتصادية القوية بين البلدين.

وتتجاوز اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وتركيا التجارة، فهي ترمز إلى روابط الثقة القوية والوحدة التي تجمع بين البلدين على مدار الخمسين عامًا الماضية. وتمثل الاتفاقية فرصة هائلة لتوحيد الجهود المشتركة في مواجهة التحديات العالمية الملحة، مثل النمو الاقتصادي وتغير المناخ والتعليم والتقدم التكنولوجي. ويتمتع كلا البلدين بإمكانية التعاون في إيجاد حلول مستدامة لهذه القضايا، مما يمهد الطريق إلى مستقبل مزدهر.

# الإمارات وتركيا تبنيان شراكة من أجل المستقبل

لا تعمل دولة الإمارات وتركيا على إقامة شراكة ثابتة ومستمرة فحسب، بل لتزدهر أيضًا في السنوات المقبلة. إن كلا البلدين ملتزمان تمامًا بتعميق تعاونهما متعدد الأوجه، مدفوعًا برؤية مشتركة للنهوض بمنطقة تتميز بالرخاء والاستقرار. وهذا الالتزام الذي لا يتزعزع يمهد الطريق للتعاون المستمر في السعي لتحقيق هذا الهدف الشامل.

# فـرص لرجـال الأعمـال والشركـات والمستثمريـن

**تعد اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين الإمارات وتركيا إنجازًا رائعًا للدولتين الصديقتين. وتمثل الاتفاقية محطة محورية تستفيد من الإمكانيات الاقتصادية القوية لكلا البلدين للدخول في حقبة جديدة من التقدم والازدهار لشعبيهما.**

## الفوائـد الرئيسـية لـ "اتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الشـاملة":

- **اليقين والوصول إلى الأسواق لشركات الخدمات الإماراتية:** تضمن الاتفاقية التزامات من تركيا لضمان وصول شركات الخدمات الإماراتية إلى السوق التركية وقدرتها على المنافسة بشكل عادل في قطاعات الخدمات الرئيسية في الإمارات مثل التمويل والتوزيع والاتصالات والتعليم والرعاية الصحية والسفروالخدمات ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، تضع الاتفاقية قواعد تجارية واضحة وشفافة، مما يبسط العمليات التجارية ويشجع التوسع وتصدير الخدمات إلى تركيا وخارجها.

- **تقليل الحواجز أمام التجارة في السلع:** من خلال الإجراءات الجمركية المبسطة، وتخفيض التعريفات الجمركية أو الغاءها، وتحديث قواعد التجارة، تعمل الاتفاقية على تمكين المصدرين الإماراتيين الجدد أو الحاليين إلى تركيا، مما يتيح تجارة أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة. وهذا يعود بالنفع على المصدرين والمستهلكين في دولة الإمارات، مما يعزز النمو الاقتصادي ويدفع الرخاء.

- **تمكين الاقتصاد الرقمي:** إدراكاً لأهمية الاقتصاد الرقمي، تلتزم دولة الإمارات بصياغة قواعد التجارة الرقمية. تضمن الاتفاقية حماية المستهلك عبر الإنترنت، وسهولة التدفق الحر للبيانات، وتشجيع استخدام التقنيات الرقمية في الأعمال التجارية، مع حماية حقوق الملكية الفكرية. ومن خلال تقليل العقبات في الاقتصاد الرقمي، تشجع الاتفاقية الاستثمار في التقنيات الجديدة وتسرع التحول الرقمي في جميع أنحاء الدولة.

- **التعاون في مواجهة التحديات العالمية:** بمن خلال الاتفاقية، تعمل الإمارات وتركيا على إقامة علاقات اقتصادية أقوى وتعزيز التعاون بشأن القضايا العالمية. وتشجع هذه الشراكة التعاون في مجالات مثل تطوير التكنولوجيا الجديدة، والسياسات والممارسات البيئية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، ومصائد الأسماك. معًا، تهدف الدولتان إلى مواجهة التحديات المشتركة وبناء مستقبل مزدهر للجميع.

- **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة من التوسع والازدهار:** تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الحديث القائم على المعرفة، حيث تمثل 95% من الشركات العاملة في الدولة وتساهم بأكثر من 50 من الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر الاتفاقية منصة للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدولة لاغتنام الفرص المميزة في السوق التركية مع تعزيز الوصول إلى عملاء جدد وشبكات وفرص تعاون وآليات للتوسع السريع، يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة توسيع نطاق وصولها بثقة والمساهمة في مسيرة نمو الاقتصاد الوطني.

## فتــح فــرص جديــدة للشــركات الإمــاراتية:

- تستفيد الصادرات الإماراتية الآن من الإعفاء من الرسوم الجمركية، بما في ذلك الآلات الثقيلة المصنوعة من الألومنيوم والزيوت النباتية والسيراميك والزجاج والبولي إيثيلين والمواد البتروكيماوية الأخرى بالإضافة إلى المنتجات النفطية المكررة الأخرى.
- تؤمن الاتفاقية أيضًا وصولاً أفضل إلى سوق الخدمات في تركيا في قطاعات تشمل الأعمال والتوزيع والخدمات المالية وخدمات النقل والرعاية الصحية والاتصالات والبناء والتعليم.

# الأهـداف العـامة

# الأهـــداف العـــامة

تهدف اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تركيا إلى الارتقاء بالقطاع الخاص من خلال تقليل الحواجز أمام الصادرات الإماراتية، وحماية مصالح الدولة في المنافسة العالمية، وتعزيز أنظمة التجارة العادلة والشفافة. ومن خلال تنفيذ هذه الاتفاقية، فإننا نمكن الشركات الإماراتية من الوصول إلى السوق التركية بشكل أكثر كفاءة، مما يعزز قدرتها التنافسية وتمكينها من تصدير السلع والخدمات بكفاءة أكبر من حيث التكلفة.

وسيعمل هذا التحالف على تحفيز طرق وأسواق تجارية جديدة للاقتصادات الناشئة، مما يضع دولة الإمارات في قلب مراكز النمو العالمية ويدفعنا نحو مستقبل أكثر إشراقاً. ونحن نهدف إلى توفير مزايا كبيرة للشركات ورجال الأعمال والمبتكرين والصناعات في كلا البلدين، مما يجعل هذه الاتفاقية مفيدة للطرفين. ومن خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع تركيا، فإننا نظهر التزام الإمارات بتحقيق الرخاء المشترك، واغتنام الفرص الحالية وبدء مرحلة جديدة من ازدهار التجارة والاستثمار والتبادل الإقليمي.

وتحترم اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تركيا الترتيبات الدستورية لدولة الإمارات والتزاماتها الدولية. وغايتها الأساسية تحقيق الأهداف التجارية والاستثمارية للدولة من دون المساس بالمعايير والحماية العالية لرفاهية المستهلك في الإمارات. وتراعي الاتفاقية الالتزامات الدولية الحالية للدولة، تأكيداً على الالتزام بتحقيق النمو الاقتصادي العالمي، ووضع دولة الإمارات في طليعة عصر جديد من الفرص.

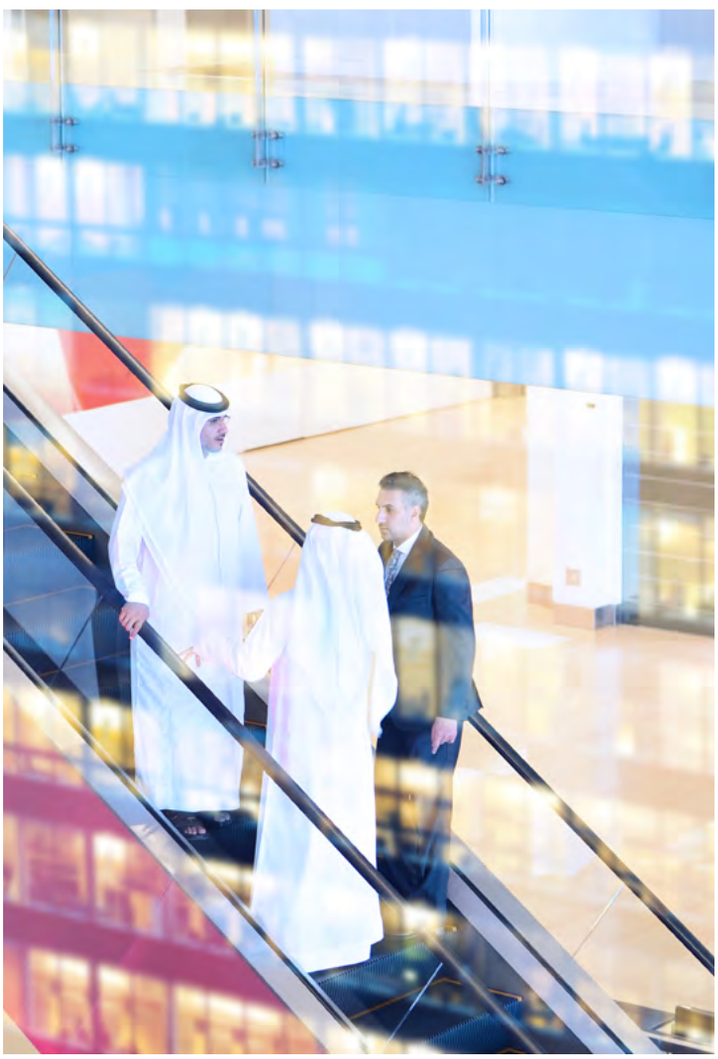

# نظـرة عامـة عـن الفصـول

## التجـارة فـي البضائـع

### تحسـين وصـول السـلع إلـى الأسـواق

- يتيح للمصدرين الإماراتيين وصولاً أكبر إلى السوق التركية من خلال إلغاء التعريفة الجمركية أو تخفيضها على أكثر من 83% من خطوط التعريفة الجمركية، والتي تغطي 93% من قيمة التجارة الثنائية غير النفطية.
- وضع قواعد عادلة وشفافة بشأن إجراءات ترخيص الاستيراد.
- يمنع استخدام دعم الصادرات على المنتجات التركية المتجهة إلى الإمارات لضمان المنافسة العادلة مع المنتجات الإماراتية.
- ينظم قيود الاستيراد والتصدير وفقا لاتفاقية الجات 1994.
- إرساء قاعدة لتوسيع نطاق إلغاء التعريفات الجمركية على السلع المتداولة.
- إنشاء آلية للمشاورات بشأن التدابير غير الجمركية التي قد تخلق حواجز أمام التجارة.

## قواعـد المنشـأ

### وضـع معاييـر المنتجـات للاسـتفادة من المعاملة الجمركيـة التفضيليـة

- وضع قواعد المنشأ التفضيلية التي تحكم المعايير التي بموجبها تكون السلع المتداولة مؤهلة لتخفيض التعريفة الجمركية أو إلغائها.
- تغطي هذه القواعد كلا من السلع المنتجة من الموارد والمواد المحلية (السلع التي تم الحصول عليها بالكامل) والسلع المصنعة باستخدام المواد المستوردة (السلع المحولة بشكل كبير).
- تستند القواعد المعتمدة في اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإماراتية التركية إلى بروتوكول قواعد المنشأ الأوروبية. تستخدم الاتفاقية أيضًا بعض القواعد الأسهل بناءً على اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة وتركيا، حيثما ينطبق ذلك.
- تنص الاتفاقية على قواعد بديلة لتأهيل السلع، مما يمنح منتجينا ومصنعينا مرونة أكبر في تأهيل سلعهم.
- يمكن للسلع المنتجة في المناطق الحرة والتي تستوفي معايير قواعد المنشأ أن تستفيد أيضاً من المعاملة التفضيلية بموجب هذه الاتفاقية.

## الجمـــارك وتســـهيل التجـــارة

### إجـــراءات حدوديـــة أفضـــل

- يتوافق بشكل وثيق مع اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية (TFA) وتوصيات منظمة الجمارك العالمية (WCO) بشأن تقنيات إدارة الجمارك.

- تعزيز التعاون الجمركي بين دولة الإمارات وتركيا وزيادة كفاءة الإجراءات الجمركية التي تؤثر على حركة التجارة عبر الحدود.
- المساعدة في تطبيق اتفاقية المساعدة الجمركية المتبادلة وكذلك تنفيذ ترتيبات الاعتراف المتبادل للمشغل الاقتصادي المعتمد بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا.

## الحواجـز الفنيــة أمــام التجــارة

### تخفيــض الحواجــز غيــر الجمركيــة أمــام التجــارة

- وضع إطار قانوني شامل بشأن اللوائح الفنية والمعايير وإجراءات تقييم المطابقة لضمان وصول المنتجات الإماراتية والتركية إلى أسواق البلدين من دون عوائق فنية غير مبررة أمام التجارة.
- تعزيز التفاهم المتبادل للمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة لكل من الإمارات وتركيا لتعزيز الشفافية.
- تسهيل تبادل المعلومات والتعاون بين الإمارات وتركيا بشأن المسائل المتعلقة بالمعايير واللوائح الفنية وإجراءات تقييم المطابقة، بما في ذلك عمل الهيئات الدولية ذات الصلة.
- التأكد من عدم قيام الإمارات وتركيا بتطوير أو اعتماد أو تطبيق معايير وطنية بهدف خلق عقبات غير ضرورية أمام التجارة الدولية أو ما يؤدي إلى ذلك.
- إنشاء آلية لمناقشة وتبادل المعلومات حول أي مسألة تنشأ بموجب فصل العوائق الفنية أمام التجارة.
- تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات المتعلقة بالأهداف والأساس المنطقي للائحة الفنية أو إجراء تقييم المطابقة الذي تبنته الإمارات أو تركيا أو تقترح اعتماده.

## معاييــر الصحــة والصحــة النباتيــة

### حمايــة حيــاة الإنســان والحيــوان والنبــات

- إنشاء آلية مفصلة بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية التي تحمي صحة الإنسان والحيوان والنبات مع ضمان أن هذه التدابير لا تخلق حواجز غير مبررة أمام التجارة.
- تعزيز التواصل والتشاور والتعاون بين الإمارات وتركيا، وخاصة بين الجهات المختصة في البلدين.
- التأكد من أن التدابير الصحية أو تدابير الصحة النباتية التي تنفذها الإمارات أو تركيا لا تخلق حواجز غير مبررة أمام التجارة.
- تعزيز الشفافية وفهم تطبيق الإجراءات الصحية والصحة النباتية في الإمارات وتركيا.
- تعزيز التعاون في مجال التكافؤ وتحليل المخاطر على أساس اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن التدابير الصحية والصحة النباتية.

## التجـــارة فـــي الخدمـــات

تســـهيل الوصـــول إلى الأســـواق لقطاعـــات الخدمـــات

- وضع قواعد وأنظمة واضحة وشفافة لتسهيل تقديم الخدمات عبر الحدود.
- تشمل الالتزامات المتعلقة بتوريد الخدمات عبر الحدود، والاستهلاك في الخارج، والوجود التجاري، وحركة الأشخاص.
- يوفر لموردي الخدمات في دولة الإمارات إمكانية الوصول إلى سوق الخدمات المحلية في تركيا في مجموعة من القطاعات، بما في ذلك:
  - خدمات الأعمال
  - خدمات الاتصالات
  - خدمات التوزيع
  - خدمات البناء
  - الخدمات المالية والتأمينية
  - خدمات التعليم
  - خدمات النقل
- الحفاظ على نفس مستوى التزامات دولة الإمارات المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات المالية.
- يستبعد تلقائية معاملة الدولة الأكثر رعاية وكذلك تلقائية الترخيص والترخيص وإصدار الشهادات لمقدمي الخدمات.
- تقييد حركة الأشخاص الطبيعيين على فئتين من موردي الخدمات المفتوحة، بما في ذلك الزوار من رجال الأعمال والمنقولين داخل الشركة. مثل هذه الفئات تحفز تأسيس الأعمال والاستثمارات.
- لا تقدم دولة الإمارات أي التزامات في مجال الطاقة والخدمات المتعلقة بالطاقة. لا تشمل خدمات التوزيع في تركيا توزيع السلع الخاضعة لقيود الاستيراد أو التصدير ولكن ليس على الطاقة المتجددة والكهرباء.

## التجـــارة الرقميـــة

تمكيـــن التكنولوجيـــا الحديثـــة والاقتصـــاد الرقمـــي

- تعزيز التعاون المستقبلي في جميع المجالات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية، مثل المصادقة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية، وحماية المستهلك عبر الإنترنت، وحماية البيانات الشخصية، والتجارة غير الورقية، والرسائل الإلكترونية التجارية غير المرغوب فيها، وتدفق المعلومات عبر الحدود واستخدام الإنترنت للتجارة الرقمية.
- التأكد من أن تركيا لن تفرض أي رسوم جمركية على عمليات النقل الإلكترونية، امتثالاً لقرارات منظمة التجارة العالمية.
- استبعاد فصل التجارة الرقمية من آلية تسوية المنازعات الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

## الاســـتثمار

تشـــجيع وتســـهيل الاســـتثمار

- تعزيز إجراءات تسهيل الاستثمار لزيادة تدفقات الاستثمار الثنائي بين دولة الإمارات وتركيا وخلق بيئة أفضل لممارسة الأعمال التجارية في أراضي كل دولة.
- يشير إلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين دولة الإمارات وتركيا الموقعة في عام 2005 وأي تعديلات لاحقة.
- تهدف إلى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من رقمنة الإجراءات المتعلقة بالاستثمارات.
- إنشاء لجنة تسهيل الاستثمار بهدف تشجيع وتعزيز التعاون الاستثماري بين الطرفين وتحديد والعمل على إزالة العوائق وتسهيل الاستثمار.
- استبعاد فصل الاستثمار من آلية تسوية المنازعات الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

## الملكيــة الفكريــة

### حمايــة الابتكــار والإبــداع

- تعزيز حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار التكنولوجي ونقل ونشر التكنولوجيا.
- ضمان موازنة أحكام الملكية الفكرية مع القوانين واللوائح والالتزامات الدولية الحالية في دولة الإمارات.
- مواءمة التزامات الملكية الفكرية مع إعلان الدوحة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية (TRIPS) واتفاقية الصحة العامة، مع التأكيد على حقوق البلدان في اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز الصحة العامة.
- تعزيز قدر أكبر من الشفافية، وإقرار النشر عبر الإنترنت لقوانين الملكية الفكرية واللوائح وممارسات التقديم/التسجيل.

## العلاجــات التجاريــة

### ضمــان بقــاء الصناعــات المحليــة قويــة

- إنشاء معاملة تفضيلية فيما يتعلق بتدابير المعالجة التجارية من أجل ضمان المنافسة العادلة على المنتجات وكذلك تسهيل عملية بدء التحقيقات الخاصة بالمعالجة التجارية.
- إنشاء آلية لإجراءات الحماية الثنائية إذا زادت المنتجات المستوردة من تركيا بموجب إلغاء التعريفة الجمركية إلى تلك الكميات التي تسبب أو تهدد بإلحاق الضرر بالصناعة المحلية في دولة الإمارات.
- تمكين المشاورات قبل البدء في التحقيق في علاج التجارة.
- تعزيز الشفافية وتعزيز حقوق الإجراءات القانونية الواجبة في التحقيقات التجارية بما يحقق مصلحة المصدرين في دولة الإمارات من خلال ضمان الإخطارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

## تســوية المنازعــات

### إيجــاد طــرق لحــل النزاعــات

- توفير آلية شاملة لحل النزاعات في حالة فشل دولة الإمارات أو تركيا في الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الشراكة والشراكة الأوروبية الشاملة، بما في ذلك التعويضات والانتقام التجاري.
- تمكين آلية فعالة وفعالة لتجنب وتسوية النزاعات بين دولة الإمارات وتركيا بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية بهدف التوصل، حيثما أمكن، إلى حل متفق عليه بين الطرفين.
- إنشاء آلية فعالة وفي الوقت المناسب لتسوية المنازعات من خلال تشكيل لجنة تقدم تقريرها النهائي إلى دولة الإمارات وتركيا خلال مائة وعشرين (120) يوماً من تاريخ تشكيل اللجنة.
  - ينظم عملية تنفيذ التقرير النهائي للجنة.
  - توفير قواعد بشأن سبل الانتصاف المؤقتة في حالة عدم الالتزام بتقرير اللجنة.
  - يؤسس الحق في تعليق المزايا أو الالتزامات الأخرى في حالة عدم امتثال الطرف المستجيب لتقرير اللجنة.
  - وضع قاعدة للحل المتفق عليه بشكل متبادل والذي يمكن للطرفين التوصل إليه في أي وقت فيما يتعلق بأي نزاع.

## الشركـــات الصغيـــرة والمتوســـطة

### دعـــم القطـــاع الـــخاص

- توفير آلية لتبادل المعلومات فيما يتعلق بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك القوانين واللوائح والإجراءات وتسجيل الأعمال واللوائح الفنية والمعايير وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ترويج التجارة.

- تعزيز التعاون لتعزيز الفرص التجارية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال:
  - تشجيع التعاون في الأنشطة الرامية إلى تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للنساء ومشاركتها في التجارة الدولية.
  - تعزيز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الرقمية
  - تشجيع المزيد من نقل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى القضايا الحالية المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة.

- استبعاد فرع الشركات الصغيرة والمتوسطة من آلية تسوية المنازعات الخاصة باتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة

## التعـــاون الاقتصـــادي

### تشجيـع التعـاون المســتقبلي في مجـالات جديـدة

- تحديد مجالات التعاون المستقبلي بما في ذلك ترويج التجارة والاستثمار، والتجارة الإلكترونية، والتجارة الصناعية والزراعية، والخدمات المالية.

- تشجيع التعاون الاقتصادي التكنولوجي والعلمي من خلال الأنشطة المشتركة (مثل المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية والبرامج التعليمية والحوار وتبادل خبرات القطاع الخاص ومبادرات الأعمال المشتركة بين رواد الأعمال).

- تقديم مادة للتعاون في قطاع الاقتصاد الإسلامي تشجع دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا على التفاوض ووضع اللمسات النهائية على مذكرة تفاهم فيما يتعلق بالبنية التحتية لجودة منتجات الحلال والاعتراف المتبادل بشهادات الحلال، بما في ذلك المعايير واعتماد المنتجات الحلال.

## الأحكـــام العامـــة

### تمكين إطـار اتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الشاملة المـرن

- يتيح لدولة الإمارات وتركيا إمكانية النظر في أي تعديلات على الاتفاقية.

- يسمح للجنة المشتركة بتقييم ومراجعة واقتراح تعديلات على الاتفاقية، بما في ذلك تحسين الوصول إلى الأسواق، في ضوء الخبرات المكتسبة خلال تطبيق هذه الاتفاقية وأهدافها.

- يشجع اللجنة المشتركة على السعي إلى حل النزاعات بين دولة الإمارات وتركيا بشكل ودي والتي تنشأ عن تفسير تطبيق هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية أخرى تتعلق بتحرير السوق والتي تكون الدولتان طرفين فيها.

# مشـاورات حـول المفاوضـات التجاريـة

# مشـــاورات حـــول المفاوضـــات التجاريـــة

## نظـرة عامـة

اعتمدت دولة الإمارات نهجاً يمثل الحكومة بأكملها في مفاوضات الشراكة الشاملة مع تركيا. وتقود فريق المفاوضات التجارية وزارة الاقتصاد ويضم الفريق أعضاء من العديد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في الدولة. تشتمل مفاوضاتنا التجارية على تحليل الجدوى الاقتصادية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة المحتملة مع دولة شريكة، ومشاورات مع أصحاب المصلحة في القطاع الخاص، ونطاق واختصاصات متفق عليها مع الدولة الشريكة، وجولات من جلسات مجموعة عمل التفاوض عبر كل فصل من فصول الاتفاقية.

تغطي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تركيا 18 فصلاً و13 ملحقًا وثلاثة رسائل جانبية، وكلها متاحة على موقع وزارة الاقتصاد على [https://www.moec.gov.ae/en/cepa]. طوال عملية التفاوض مع تركيا، تشاورنا مع القطاع الخاص في الدولة والعديد من أصحاب المصلحة وتلقينا تعليقات حول أحكام الفصل وعروض/طلبات الوصول إلى الأسواق من الشركات عبر مجموعة من القطاعات. وقد ساعدتنا هذه المشاورات في حماية مصالحنا الاقتصادية في تركيا وتأمين صفقة متميزة للشركات الإماراتية.

### حوكمـة اتفاقيـة الشراكـة الاقتصاديـة الشاملـة

مجلس الوزراء الإماراتي يوافق على اختصاص وأعضاء اللجنة العليا للمفاوضات التجارية الإماراتية ويصادق على جميع اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والشراكات التجارية النهائية. وتقوم اللجنة العليا للمفاوضات التجارية في الدولة بمراجعة الشروط النهائية لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة وتدير المسائل الاستراتيجية والقضايا الحساسة.

تقوم اللجنة الوطنية للمفاوضات التجارية في الدولة بمراجعة واعتماد اتفاقيات الاتصال والتثقيف والتوعية العامة النهائية، وإدارة العلاقات مع الدول الشريكة، وتطوير استراتيجية الاتصال والتثقيف والتوعية العامة لكل دولة شريكة، والإشراف على عملية الاتصال والتثقيف والتوعية العامة والاتصالات الاستراتيجية.
يتكون فريق التفاوض الإماراتي من خبراء اقتصاديين ومحللين تجاريين وخبراء قانونيين وخبراء علاقات عامة من مختلف الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

الأثـــر
الاقتصـــادي

# الأثـــــر الاقتصـــــادي

## نظـــرة عامـــة

ستعمل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة على تسريع تبادل السلع والخدمات بين دولة الإمارات وتركيا وتسهيل تدفقات استثمارية أكبر، مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية لكلا البلدين. ومن المتوقع أن تعزز الاتفاقية قيمة التجارة غير النفطية من 18.9 مليار دولار أمريكي في 2022 إلى 40 مليار دولار أمريكي سنوياً خلال الأعوام الخمسة المقبلة وتخلق 25000 فرصة عمل جديدة في كلا البلدين بحلول عام 2031. وبالنسبة للصناعات والمصنعين في دولة الإمارات الذين يتعاملون مع في تركيا، ستخلق الاتفاقية بيئة تجارية شفافة ويمكن التنبؤ بها ويؤدي إلى المزيد من الفرص الاقتصادية من خلال:

- إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية
- إزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة
- منح أفضلية الوصول إلى السوق التركية
- تعزيز القدرة التنافسية للصناعة في دولة الإمارات
- توضيح قواعد التجارة مع تركيا

## أمثلـــة علـــى قطاعـــات الخدمـــات التـــي تأثـــرت بشكـــل إيجابـــي

وستوفر الاتفاقية فرصاً جديدة للشركات الإماراتية والتركية في قطاعات الخدمات. وتعمل الاتفاقية على تحسين الوصول إلى الأسواق لخدمات مثل:

- الأعمال التجارية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- التوزيع
- الشؤون المالية والتأمينية
- وسائل النقل
- الرعاية الصحية
- التعليم
- الإنشاءات

## فوائـــد للمســـتهلكين

وسيستفيد المستهلكون في دولة الإمارات وتركيا بطرق عديدة. وعلى وجه الخصوص، سيحصل المستهلكون على إمكانية وصول أفضل إلى مجموعة واسعة من السلع والخدمات ذات الأسعار التنافسية حيث ستؤدي اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة إلى:

- أسعار أقل
- المزيد من أصناف المنتجات
- منتجات ذات جودة أعلى

## فوائـــد للشركـــات الصغيـــرة

التجارة الدولية تمكن الشركات الصغيرة من المنافسة في الاقتصاد العالمي. سوف تساعد الشراكة الاقتصادية الشاملة الشركات الصغيرة في دولة الإمارات على التوسع في السوق التركية وتنويع قاعدة المستهلكين من خلال:

- ضمان الوصول إلى المعلومات المتعلقة بقواعد ومتطلبات التصدير
- ضمان إجراءات جمركية بسيطة
- خلق فرص للتواصل مع الشركاء التجاريين في تركيا

## الخطـــوات القادمـــة

- ستواصل دولة الإمارات التشاور مع أصحاب المصلحة من خلال الآليات الرسمية وغير الرسمية في الوقت الذي نعمل فيه على تطوير سياستنا التجارية المستقلة بشكل أكبر ونعمل على توسيع شبكتنا من اتفاقيات الشراكة والشراكات العامة.

- عند دخول اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع تركيا حيز التنفيذ، نشجع شركات القطاع الخاص على مشاركة أي تعليقات حول القضايا التي تنشأ أو العوائق أمام التجارة في الاستفادة من فوائد الاتفاقية مع فريقنا على CEPA@Eeconomy.ae

www.moec.gov.ae/cepa

cepa@economy.ae